
الوحـــدة الثانيـــة
الماليـــــة العامـــــة

محتويـــــات الوحـــــدة

الموضـــــــــوع	الصفحــة
مقدمة	٤٤
تمهيد	٤٤
أهداف الوحدة	٤٥
١. المالية العامة	٤٦
٢. الإيرادات العامة	٤٨
١,٢ الإيرادات العامة في السودان	٥٠
٢,٢ الإيراد الضريبي	٥٣
٣,٢ إيرادات الرسوم الجمركية	٦٢
٤,٢ ضريبة التنمية	٦٥
٣. الإيراد غير الضريبي	٦٧
١,٣ مشروع الجزيرة	٦٧
٢,٣ أرباح المصارف	٦٧
٣,٣ أرباح احتكار السكر	٦٨
٤,٣ أرباح المؤسسات العامة	٦٨
٥,٣ رسوم خدمات واستردادات	٦٩
٦,٣ إيرادات أخرى	٦٩
٤. النفقات العامة	٧٠
١,٤ الانفاق العام في السودان	٧١
٢,٤ انفاق الحكومة المركزية	٧١
٣,٤ الصرف خارج الميزانية	٨٦

الخلاصة	٩١
لمحة عن الوحدة الدراسية التالية	٩٢
إجابات التدريبات	٩٣
مسرد المصطلحات	٩٥
المراجع	٩٦

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس

مرحباً بك إلى الوحدة الثانية من مقرر "الاقتصاد السوداني" وهي بعنوان المالية العامة. وهي تعني بالأداء المالي للدولة – وتمشياً مع سياسة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي التي بدأت في الانتشار في العصر الحديث، فقد ازدات المهام التي ينبغي أن تقوم بها الدولة في مضمار النشاط الاقتصادي. فهذا يعني أن المالية العامة تتناول نشاطات الدولة من إيرادات ومصروفات في إطار القطاع العام للدولة- السلطات المركزية والمحلية.

ففي دراستنا للمالية العامة في قسمين – القسم الأول تناول الإيرادات العامة أما القسم الثاني سنتناول بالشرح النفقات العامة وستكون دراستنا للفترة ١٩٧٠/٦٩ – ٢٠٠٢م بصورة مفصلة آملين أن تعكس دراسة هذه السنوات الاتجاه العام للدولة بصورة عامة.

وستجد في ثنايا هذه الوحدة أسئلة تقويم ذاتي وتدريبات ترد إجاباتها في نهاية الوحدة.

كما ذيلنا هذه الوحدة بمسرد المصطلحات العليمة، وقائمة بالمصادر والمراجع – أهلاً بك مرة أخرى إلى هذه الوحدة، ونرجو أن تستمتع بدراستها وأن تشاركنا في نقدها وتقييمها.

أهداف الوحدة



ينتظر منك عزيزي الدارس بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

- ✓ **تعرف** المالية العامة.
- ✓ **تعدد** وظائف المالية العامة.
- ✓ **تشرح** الإيرادات العامة.
- ✓ **توضح** النفقات العامة.

١. المالية العامة

أورد علماء المالية أن التعريف الحديث للمالية العامة يشمل ثلاثة مظاهر أو وظائف تتداخل لتعطي المعنى الشامل لها.

أولاً: أنها أداة للسياسة الاقتصادية تستخدم بموجبها الموارد الاقتصادية.

ثانياً: أنها وسيلة لتحقيق الاحتياجات العامة للمجتمع.

ثالثاً : أداة لتحقيق المساواة ومبدأ العدل الاجتماعي في توزيع السلع.

فدراسة المالية العامة تشتمل النظر إليها من زاويتين متلازمتين:

١. الزاوية الاقتصادية.

٢. الزاوية القانونية.

فمن الناحية الاقتصادية فإن مضمون علم المالية العامة يتضمن تناول الجوانب المتعلقة بتوجيه موارد الدولة وتسخيرها لإشباع الحاجات العامة للمجتمع. وتقوم الدولة في هذا الشأن بهذا الأمر نيابة عن المجتمع.

فمجالات المالية العامة في هذا الصدد تشمل:

١. تحديد إطار وطبيعة الحاجات العامة.

٢. تحديد إطار وأنواع الإيرادات العامة.

٣. وضع خطوط الموازنة العامة التي تحدد إيرادات ونفقات الدولة، وتبيان كيفية معالجة كل منها.

٤. تحديد السياسة المالية التي تحقق في إطارها الأداء المالي للدولة.

أما من الناحية القانونية فإن المالية العامة تستمد سلطة تنفيذها من القانون العام للدولة... فالموازنة العامة لا تكون ملزمة للتنفيذ إلا إذا وضعت في قالب قانوني... فالضرائب التي تفرض على المؤسسات والأفراد لا تستمد سلطاتها إلا بفرض قوانين الضرائب، والميزانية العامة لا تصبح سارية إلا بعد مرورها بمراحل دستورية معينة،

والقروض التي تحصل عليها الدولة لا تصبح ملزمة وسارية المفعول إلا بعد إكمال اجراءاتها القانونية والتصديق عليها.

والمالية العامة بمفهومها هذا تعني بالأداء المالي للدولة... وتمشياً مع سياسة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي التي بدأت في الانتشار في العصر الحديث، فقد ازدادت المهام التي ينبغى أن تقوم بها الدولة في مضمار النشاط الاقتصادي. فهذا يعني أن المالية العامة تتناول نشاطات الدولة من إيرادات ومصروفات في إطار القطاع العام للدولة–السلطات المركزية والمحلية.

ففي دراستنا للمالية العامة في السودان وبناء على ما تقدم فسنتناول الأداء المالي للقطاع العام في ضوء مكونات الإيرادات العامة للدولة والمصروفات العامة التي توجه لسد الاحتياجات العامة... وستكون دراستنا للفترة ١٩٧٠/٦٩–٢٠٠٢م بصورة مفصلة بقدر الامكان آملين أن تعكس دراسة هذه السنوات الاتجاه العام للأداء المالي للدولة بصورة عامة، ورغم المتغيرات التي قد لا تجعل الموقف مطابقاً تماماً لما سارت عليه المالية العامة للدولة منذ الاستقلال في ٥٦/٥٥ حتى بداية فترة دراستنا... وإن كنا سنتحدث عن الفترة التي أعقبت الاستقلال وحتى الفترة المذكورة في كثير من المواقف التي تتطلب التبيان والاشارة وتتوفر لنا فيها المعلومات.

نشاط

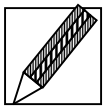


ناقش زملاءك فيما يلي:

التعريف الحديث للمالية العامة بأنها وظائف تتـــداخل لتعطـــي المعنى الشامل لها:

١. أنها أداة للسياسة الاقتصادية.
٢. أنها وسيلة لتحقيق الحاجيات العامة للمجتمع.
٣. أنها أداة لتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي.

تدريب (١)



تتضمن دراسة المالية العامة النظر إليها من زاويتين اقتصادية وقانونية وضح ذلك.

٢.الإيرادات العـــامة

عزيزي الدارس، تنبع فلسفة الإيرادات العامة من حقيقة أن الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغى أن يقابله إيراد يغذى الخزينة العامة لمقابلة أوجه الصرف العام. فأعباء الدولة الحديثة تتطلب القيام بواجبات عديدة لتتمكن الدولة من أداء الواجبات التي تحفظ كيانها وتقوى موقفها، وتوسع نشاطاتها في مجالات الخدمات العامة التي تخرج خارج نطاق المسئوليات الخاصة للأفراد. وغني عن البيان إذن أن مقدرة الدولة في تقديم الخدمات العامة للأفراد رهين بحصولها على إيرادات (موارد) بطريقة أو أخرى. ولا شك أن الأهمية النسبية لمصادر هذه الإيرادات تختلف باختلاف فلسفة الحكم القائم، ومقدرته في توسيع هذه المصادر وتنويعها...ولكن هناك العديد من مصادر الإيرادات العامة التي تتخذ صفة العمومية بتواجدها في الكثير من البلدان–إن لم تكن جميعها– رغم اختلاف الظروف وتباين مستويات النمو فيها. ولا شك في أن الظروف الموضوعية التي تكتنف الهيكل الاقتصادي ومكونات الاقتصاد الداخلية، ومستوى التطور في القطاعات المختلفة، وصلة البلد بالعالم الخارجي، كلها ذات آثار عميقة وواسعة على مكونات إيرادات الدولة.. ولكن نظرة فاحصة سريعة توضح أن المصادر الرئيسة للإيرادات العامة تتكون من الضرائب والرسوم وأرباح الدولة العامة من نشاطاتها التجارية (مؤسسات عامة وغيرها).

ولتوضيح الموقف لتفادى أي التباس بين الضرائب والرسوم، كما يحدث للكثيرين، نرى أن نشير إشارة سريعة إلى معنى كل منهما لتفادي هذا الخلط المحتمل، ولتحديد الإطار الذي يعمل فيه كل منهما.

فقد أشار تعريف علماء المالية للضرائب إلى أنها جُعل من المال النقدي يدفعه كل مواطن للدولة جبراً كل على قدر طاقته دون أن يعود على دافعي الضرائب منفعة خاصة أو مباشرة.

فعناصر الضريبة الأساسية توضح أنها: مبلغ من المال (نقدى)، فريضة تدفع قسراً، ليس لها مقابل أو نفع معين مباشر لمن يدفع،تخصص عائداتها للصالح العام.

أما الرسوم فإنها مبلغ من النقود يقوم الفرد بدفعها للدولة نظير خدمة أو خدمات معينة تؤديها الدولة للفرد بناء على طلبه... فعناصر الرسوم الرئيسة هي أنها: مبلغ من النقد،يدفع مقابل خدمة معينة، يتم تحصيلها جبراً.

وتحدد مجالات الرسوم والضرائب والمفاضلة بينهما حسب الظروف الاقتصادية السائدة وفلسفة الدولة في تحديد مصادر إيراداتها التي تدعم سياستها المالية فقد تعتبر الرسوم في بعض الأحيان وسيلة للحصول على إيرادات بصورة تغني عن التوسع في الضرائب ولكن المفاضلة بين الرسوم والضرائب تخضع عادة لتقييم خاص دقيق للاعتبارات التي تحدد بموجبها المعايير التي تحكم اختيار استخدام الرسوم أو الضرائب لمواجهة نفقات خدمـــــة معينـــة. ولكن في واقع الحال الأمر ليس مجرد مفاضلة بين هذه الرسوم أو تلك الضرائب، إذ أن الأمر في مضمونه ضرائب ورسوم تدعم كل منها الأخرى، ويدعمان سوياً الإيرادات العامة لمقابلة النفقات. والحق أن الضرائب والرسوم تكونا مع بعضهما نسبة كبيرة من إيرادات الدولة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، وإن اختلف مدى تمازج الرسوم والضرائب من دولة لأخرى، وإن تباين مدى اعتماد كل دولة على نوع معين من الضرائب أو أنواع مفضلة منها.

١,٢ الإيرادات العامة في السودان

تتضمن مكونات الإيرادات العامة في السودان في البنود التالية:

١. إيرادات الضرائب.
٢. إيرادات مشروع الجزيرة.
٣. الفوائد على السلفيات والاستثمارات.
٤. أرباح المصارف.
٥. أرباح المؤسسات العامة.
٦. استقطاعات المعاش.
٧. رسوم واستردادات وخدمات.
٨. أرباح احتكار السكر.
٩. المقابل المحلي للقروض السلعية.
١٠. بيع أراضي الحكومة وممتلكاتها.
١١. مصادر متنوعة.

بالنظر إلى الإيرادات العامة نجد أنها قد أظهرت ارتفاعاً مضطرداً منذ الاستقلال، مما يشير إلى التطور الذي يحدث على مكونات الإيرادات ما هو إلا إنعكاس للتطور الذي يحدث في قطاعات الاقتصاد المختلفة. فمع التوسع الذي حدث في مجالات مشروعات التنمية الاقتصادية والإجتماعية وفي التجارة الخارجية والنشاطات الأخرى فقد أبرزت الإيرادات العامة ازدياداً في مقدارها وتوسعاً في مكوناتها.

ولكن لا بد من الاشارة إلى أن إيرادات الحكومة المركزية قد زادت زيادات كبيرة متتالية منذ عام ١٩٨٢/٨١، حيث تخطت الإيرادات لأول مرة مبلغ اللمليار جنيه في هذا العام. ثم تخطت بعد عامين فقط الاثنين مليار في عام ١٩٨٥/٨٤. وتخطت الثلاثة مليارات في عام ١٩٨٨/٨٧، والخمسة مليارات في السنة التي تلتها، والسبعة مليارات في عام ١٩٩٠/٨٩. وبلغت الإيرادات أكثر من ١٦ مليار جنيه في عام ١٩٩١/٩٠. ثم

بدأت تقفز حتى وصلت أكثر من ١٣١ مليار جنيه في عام ١٩٩٤/٩٣ ومبلغ ٢١٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٥/٩٤. ومبلغ ٦٩٧ مليار في عام ١٩٩٦.

ولا شك أن للزيادات الكبيرة في معدلات التضخم السنوية، وخاصة خلال سنوات التسعينات أثر واضح في حجم الإيرادات السنوية. ومعلوم الآن أن معدلات التضخم السنوية خلال النصف الأول من سنوات التسعينات كانت في متوسطها أعلى من ١٠٠%. ويتضح هذا التفسير بصورة واضحة في الأرقام الواردة في الجدول التالي:

جدول: ٢-١

الإيرادات العامة(الحكومة المركزية) في الفترة

١٩٥٢/٥١-١٩٩٦/٢٠٠٢م

(بملايين الجنيهات)

السنـــــــة	المبلـــــــغ
٥٢/٥١	٤٦,٣
٥٧/٥٦	٤٥,٩
٦١/٦٠	٦٤,١
٦٧/٦٦	٨٥,٠
٧٠/٦٩	١٤٩,٤
٧١/٧٠	١٦٤,٥
٧٢/٧١	١٦٣,٧
٧٣/٧٢	١٧٦,٢
٧٤/٧٣	٢٠٩,٥
٧٥/٧٤	٢٨٧,٨
٧٦/٧٥	٣٣٢,٠

٣٨٨,٤	٧٧/٧٦
٤٥١,٦	٧٨/٧٧
٦٨٦,٢	*٧٩/٧٨
٧١٧,١	٨٠/٧٩
٩٠٦,٤	٨١/٨٠
١٠٨١,٦	٨٢/٨١
١٣٤٣,٤	٨٣/٨٢
١٤٠٧,٠	٨٤/٨٣
٢٢١٠,٠	٨٥/٨٤(١٤٠٥هـ)
٢٧٣٥,١	٨٦/٨٥
٢٤٩٢,٠	٨٧/٨٦
٣٤١٦,٢	٨٨/٨٧
٥٤٩٨,٢	٨٩/٨٨
٧٩٣٧,٧	٩٠/٨٩
١٦٣٩٨,١	٩١/٩٠
٣٠٥١٧,٠	٩٢/٩١
٨٣٥٧١,٠	٩٣/٩٢
١٣١١٩٢,٠	٩٤/٩٣
٢١٩١٨٠,٠	*٩٥/٩٤
١٧٣٣٥٠,٠	١٩٩٥
٦٩٧٧٧٠,٠	١٩٩٦
١٠٨٦٠٠٠,٠	١٩٩٧
١٥٩٢٠٠٠,٠	١٩٩٨

١٩٩٩	٢٠٥٢٠٠٠,٠
٢٠٠٠	٣٣٤٠٠٠٠,٠
٢٠٠١	٣٦٥٢٠٠٠,٠
٢٠٠٢	٤٧٢٢٠٠٠,٠

المصدر: الخطة العشرية والعرض الاقتصادي. وزارة المالية والاقتصاد (إعداد) عن إدارة الحساب الختامي. وتقارير بنك السودان ٢٠٠٠-٢٠٠٢

* أرقام تقديرية.

** لمزيد من التفاصيل انظر الملحق الخاص بالإيرادات.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي أهم مكونات إيرادات الدولة؟
٢. عرف الضرائب ووضح الفرق بينها وبين الرسوم؟
٣. ما هي أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة؟

نشاط



حدد في نقاط قابلة للنقاش، الجوانب الموجبة والسالبة للسياسة الضريبية في السودان منذ الاستقلال.

٢,٢ الإيراد الضريبي

ويعتبر الإيراد الضريبى العمود الفقري لإيرادات الحكومة المركزية في السودان. وتوضح الأرقام المتوفرة خلال السنوات ١٩٧٠/٦٩-٢٠٠٢ أن متوسط الإيراد الضريبي خلال هذه الفترة يفوق ضعف متوسط مساهمة مصادر الإيرادات غير الضريبية.

يوضح الجدول التالي مصادر الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في السنوات ٦٩/١٩٧٠-٢٠٠٢، ونسبة الإيراد الضريبي وغير الضريبي.

جدول: ٢-٢

مصادر ونسب الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية

خلال الفترة ٦٩/١٩٧٠-٢٠٠٢م

<< بملايين الجنيهات >>

السنة المالية	الإيراد الضريبي	النسبة المئوية	الإيراد غير الضريبى	النسبة المئوية
٧٠/٦٩	٨٢,٥	٥٥,٢	٦٦,٩	٤٤,٨
٧١/٧٠	١٠٢,٠	٦٢,٠	٦٢,٥	٣٨,٠
٧٢/٧١	١١٠,٢	٦٧,٣	٥٣,٦	٣٢,٧
٧٣/٧٢	١١٨,٨	٦٧,٤	٥٧,٥	٣٢,٦
٧٤/٧٣	١٤٢,٨	٦٨,٢	٦٦,٧	٣١,٨
٧٥/٧٤	٢١٦,٥	٧٥,٣	٧١,٣	٢٤,٧
٧٦/٧٥	٢٤٥,٦	٧٣,٩	٨٦,٤	٢٦,١
٧٧/٧٦	٢٦٣,٥	٦٨,٠	١٢٤,٩	٣٢,٠
٧٨/٧٧	٣١٩,٤	٥٨,٣	١٣٢,٢	٤١,٧
٧٩/٧٨	٤٠٥,١	٧٥,٦	٢٨١,١	٢٤,٤
٨٠/٧٩	–	–	–	–
٨١/٨٠	–	–	–	–
٨٢/٨١	٥٠٥,٦	٥٦,١	٣٩٦	٤٣,٩
٨٣/٨٢	٨٧٨,١	٦٥,٤	٤٦٥,٣	٣٤,٦

٨٤/٨٣	٩٠٥,٤	٦٤,٣	٥٠١,٦	٣٥,٧
٨٦/٨٥	١٣٠٢,٥	٤٧,٦	١٤٣٢,٦	٥٢,٤
٨٧/٨٦	١٧٣٩,٧	٦٩,٨	٧٥٢,٣	٣٠,٢
٨٨/٨٧	٢٤١٤,٦	٧٠,٧	١٠٠١,٦	٢٩,٣
٨٩/٨٨	٢٦٤٢,٦	٨٤,٤	٨٥٥,٦	١٥,٦
٩٠/٨٩	٦٧٠٥,٦	٨٤,٥	١٢٣٢,١	١٥,٥
٩١/٩٠	٩٥٧٢,٧	٥٨,٤	٦٨٢٥,٤	٤١,٦
٩٢/٩١	٢١٢٣٣,٠	٦٩,٦	٩٢٨٤,٠	٣٠,٤
٩٣/٩٢	٦٣٦١٢,٠	٧٦,١	١٩٩٥٩,٠	٢٣,٩
٩٤/٩٣	١٥٢٩٧٣,٠	٨٤,٤	٢٨٢١٩,٠	١٥,٦
٩٥/٩٤	١٩٣٨٦٠,٠	٨٨,٠	٢٥٣١٠,٠	١٢,٠
سنة انتقالية ١٩٩٥	١٤٢٣٥٠,٠	٨٢,٠	٣٠٩٩٠,٠	١٨
١٩٩٦	٦٠٤٥٨٠,٠	٨٧,٠	٩٣١٩٠,٠	١٣
١٩٩٧	٨٢٦٠٠٠,٠	٧٦,١	٢٦٠٠٠٠,٠	٢٣,٩
١٩٩٨	١١٦٤٠٠٠,٠	٠,٧٣	٤٢٩٠٠٠,٠	٠,٢٧
١٩٩٩	١٥٤٠٠٠٠,٠	٠,٧٥	٥١٢٠٠٠,٠	٠,٢٥
٢٠٠٠	١٦٠٢٠٠٠,٠	٠,٤٨	١٧١٢٠٠٠,٠	٠,٥٢
٢٠٠١	١٨٨٠٠٠٠,٠	٥١,٥	١٧٧٢٠٠٠,٠	٤٨,٥
٢٠٠٢	٢١٣٧٠٠٠,٠	٤٥,٣	٢٥٨٥٠٠٠,٠	٥٤,٧

المصدر: العرض الاقتصادي (إعداد) عن إدارة الحساب الختامي وزارة المالية والاقتصاد.

* أرقام تقديرية.

ويلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة الضرائب في إيرادات الحكومة في السنوات ١٩٧٢/٧١-٢٠٠٢ قد بلغت حوالي ٧٠% مقابل ٣٠% فقط لمصادر إيرادات الحكومة الأخرى. تؤكد هذه الحقيقة أن اعتماد الحكومة على الضرائب في إيراداتها اعتماد

أساسى. والحقيقة الأخرى المقابلة هي ضعف مساهمة قطاعات الإنتاج المختلفة في إيرادات الدولة بالصورة التي تؤكد مدى الجهد الذي ينبغي أن يبذل حتى تستطيع هذه القطاعات المشاركة بفاعلية في تغذية الإيرادات الحكومية.

أما من الناحية العامة فإن الضرائب في واقعها المعاش وفي نطاقها وآثارها العامة تعتمد على عناصر ثلاثة:

أولاً: الوعاء الذي تغترف منه الضرائب.

ثانياً: السعر أو القدر أو الفئة الذي يتحدد عليها الضريبة.

ثالثاً: الحصيلة أو الإيراد الذي يجنى من الضريبة.

وتقوم الضرائب كذلك على قواعد وأسس متعارفة حددها آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " منذ القرن الثامن عشر الميلادي وتستمد قوتها حتى الآن. والقواعد الأربع التي حددها آدم سميث هي:

١. العدالة.
٢. المساواة.
٣. اليقين.
٤. الاقتصاد.

وقد بنيت هذه القواعد في أساسها لتخدم الأغراض الأساسية التي تفرض من أجلها الضرائب. ولا يخفي بالطبع أن الأغراض الأساسية للضرائب تتضمن:

أولاً: الحصول على إيرادات تغذي خزانة الدولة لمواجهة الإنفاق العام.

ثانياً: استعمال الضرائب كأداة للتحكم في الاقتصاد القومي وتوجيهه بصورة تمكن التغلب على بعض الاختناقات التي تواجهه (التضخم، العطالة مثلاً) أو لتنشيط الاقتصاد.

ثالثاً: استعمال الضرائب للتحكم في اتجاه الاستهلاك (أو اتجاه استهلاك سلع معينة... كالسجاير والخمور) أو الاستيراد أو التصدير.

أما الضرائب نفسها فقد قسمت إلى قسمين رئيسيين حسب توزيع عبئها على المواطنين. فكانت الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وغني عن البيان أن كل دولة تنظر إلى واقعها وإلى إمكانيات أنواع الضرائب المتواجدة داخل القطر وعائدات هذه الضرائب، ثم تقوم بتحديد أوعيتها وسعرها. وتعتمد الدول النامية في غالب الأمر على الضرائب غير المباشرة، في حين أن نسبة الضرائب المباشرة ترتفع مع تقدم الدول أو في الدول المتقدمة. وإن كان لكل نوع من الضرائب مزاياها وعيوبها إلا أن الوعاء الضريبى (أو الأوعية الضريبية) المتوفرة في كل دولة، والحصيلة الضريبية هي التي تحدد إلى مدى بعيد مدى الأهمية التي يلقاها كل نوع من نوعى الضرائب. لذلك فقد نلاحظ أن الدول النامية بشكل عام تعتمد على الضرائب غير المباشرة. ويجيء مرد اعتماد هذه الدول النامية على الضرائب غير المباشرة على أن دخول الأفراد فيها منخفضة للدرجة التي تجعل عائدات الضرائب المباشرة، كضريبة الدخل الشخصى وضريبة أرباح الأعمال قليلة، ولا تحتل إلا نسبة ضعيفة من إيرادات الضرائب. فطبيعة الضرائب المباشرة والتي تعتمد على الاقتصاد المتقدم ذات القاعدة الاقتصادية الواسعة والدخول الشخصية المرتفعة والاقتصاد النقدي المتطور لا تتواجد في الدول النامية.

وعليه فإن السودان كغيره من الدول النامية يعتمد في إيرادات ضرائبه على الضرائب غير المباشرة.

وتشمل الضرائب غير المباشرة في السودان البنود التالية:

١. رسوم الواردات.
٢. رسوم الصادرات.
٣. رسوم الإنتاج.
٤. رسوم الاستهلاك.
٥. العوائد الجليلة.
٦. رسوم التحويل.

أما الضرائب المباشرة فتشمل:

١. ضريبة الدخل الشخصي.
٢. ضريبة أرباح الأعمال.
٣. ضريبة العقارات.
٤. ضريبة الأرباح الرأسمالية الناقلة للملكية (تفرض على البائع).
٥. ضريبة الدمغة.
٦. ضريبة الدفاع.
٧. ضريبة التنمية.
٨. المساهمة الوطنية الالزامية للسودانيين العاملين بالخارج.
٩. ضريبة (رسوم) ترخيص العربات الخاصة.

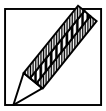
ويلاحظ هنا تعدد الضرائب غير المباشرة في السودان مما يزيد تعقيد إدارتها بدلاً من تسهيلها. وربما كان في الامكان تجميع هذه الأنواع في أنواع ثلاثة تحقيقاً للاقتصاد وتسهيلاً للإدارة والجباية (التحصيل) فيمكن إذن تجميع هذه الأنواع المختلفة في ثلاثة أنواع:

١. ضريبة الصادرات.
٢. ضريبة الواردات.
٣. ضريبة الإنتاج المحلي.

وبالرغم من أن اعتماد الدول النامية على الضرائب غير المباشرة في إيراداتها إلا أن الضرائب المباشرة تعتبر أكثر تحقيقاً لقاعدة العدالة، إذ أنها تساعد على إعادة توزيع الدخل بين المواطنين، وتحمل القادرين منهم أعباء ضريبية أكثر من خلافهم وعلى حسب مستويات الدخول لأصحاب الدخول المرتفعة بصورة تصاعدية محسوبة. ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أن الضرائب المباشرة أكثر صعوبة في التحصيل من الضرائب غير المباشرة بسبب تعدد مصادر الضرائب المباشرة وصعوبة وضع التقديرات الدقيقة

لها. أما الضرائب غير المباشرة فإن سهولة تحصيلها تنبع من أن المراكز الجمركية هي في العادة المواقع التي تحصل فيها هذه الضرائب.

تدريب (٢)



وضح الأسباب التي أدت إلى أن تزيد الإيرادات العامة في السودان زيادة كبيرة وبنسب عالية.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي الأسباب التي تجعل الضرائب العمود الفقري لإيردات الحكومة المركزية؟
٢. أعط خمسة أمثلة لأنواع الضرائب المباشرة، وخمسة أمثلة لأنواع الضرائب غير لبمباشرة في السودان؟
٣. ما هي أهم نوعين من أنواع الضرائب غير المباشرة في السودان؟

ولتبيان دور الضرائب غير المباشرة في إيرادات الدولة مقارنة بالضرائب المباشرة نورد الجدولين التاليين لتوضيح مساهمة كل منهما في الإيرادات عن السنوات المذكورة.

جدول: ٢-٣

مصادر إيرادات الحكومة المركزية الضريبية المباشرة

وغير المباشرة خلال الفترة ٧٩/١٩٨٠-٢٠٠٢م

<< بملايين الجنيهات>>

السـنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
٨٠/٧٩	٧٩,٩	-

٨١/٨٠	١٠٩,٧	٤٠٨,٠
٨٢/٨١	١٣٤,٩	–
٨٣/٨٢	٢٠٣,١	٦٧٥,٠
٨٤/٨٣	٢٢٧,٥	٦٧٧,٩
* ٨٥/٨٤	١٩٦	٨٠١,٥
* ٨٦/٨٥	٣١٧	٩٨٥,٥
٨٧/٨٦	٤٦٧,٤	١٢٧٢,٣
٨٨/٨٧	٦١١,٢	١٨٠١,٣
٨٩/٨٨	٩٦٢,٨	٣٦٧٩,٨
٩٠/٨٩	١٦٨٦,٢	٥٠١٩,٤
٩١/٩٠	٢٢٢٠	٧٠٧٠,٠
٩٢/٩١	٥٤٨٠	٢١١٦٠,٠
٩٣/٩٢	٢٢٢٦٠	٣٩٩٧٠,٠
٩٤/٩٣	٣٦٦٧٠	٥٨٨٢٠,٠
*٩٥/٩٤	٧٤٩٦٠	١١٨٩٠٠,٠
١٩٩٥أنتقالية	٤٨٠٩٠	٩٤٢٦٠,٠
١٩٩٦	٢٠٠١٥٠	٤٠٤٤٣٠,٠
١٩٩٧	٢١٧,٠٠٠	٦٠٧,٠٠٠,٠
١٩٩٨	٣١٣,٠٠٠	٨٥١,٠٠٠,٠
١٩٩٩	٣٦١,٠٠٠	١١٧٩,٠٠٠,٠
٢٠٠٠	٣٨١,٠٠٠	١٢٢١,٠٠٠,٠
٢٠٠١	٤٠٨,٠٠٠	١٤٧٢,٠٠٠,٠
٢٠٠٢	٤١٢,٠٠٠	١٧٢٥,٠٠٠,٠

المصدر: العرض الاقتصادي (إعداد) إدارة الحساب الختامي. وتقارير بنك السودان ١٩٧٩/٢٠٠٢.

* أرقام تقديرية .

جدول: ٢-٤

نسبة إيرادات الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة

في السنوات ٦٩/١٩٧٠-٢٠٠٢م

السنة	ضرائب غير مباشرة	ضرائب مباشرة	نسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات
٧٠/٦٩	٧١,٠	٦,١	٧٧,١
٧١/٧٠	٤٦,٥	٨,٨	٥٥,٣
٧٢/٧١	٥٢,٠	٩,٩	٦١,٩
٧٣/٧٢	٥٥,٥	١١,٧	٦٧,٢
٧٤/٧٣	٥٥,٢	١٢,١	٦٧,٣
٧٥/٧٤	٥٦,٩	١١,٣	٦٧,٢
٧٦/٧٥	٦٣,٨	١١,٥	٧٥,٣
٧٧/٧٦	٦٣,٦	١٠,٣	٧٣,٩
٧٨/٧٧	٥٦,٦	١١,٣	٦٧,٩

٧٩/٧٨	٤٧,٢	٠٨,٦	٥٥,٨
٨٠/٧٩	–	–	–
٨٢/٨١	–	–	–
٨٣/٨٢	–	–	–
٨٤/٨٣	–	–	–
٨٥/٨٤	–	–	–
٨٦/٨٥	٥١,٠	١٨,٨	٦٩,٨
٨٧/٨٦	٥٢,٧	١٨,٠	٧٠,٧
٨٨/٨٧	٦٦,٩	١٧,٥	٨٤,٤
٨٩/٨٨	٦٣,٢	٢١,١	٨٤,٣
٩٠/٨٩	٤٢,٧	١٥,٧	٥٨,٤
٩١/٩٠	٥٥,٥	١٤,١	٦٩,٦
٩٢/٩١	٤٥,٢	٢٦,٥	٧١,٧
٩٣/٩٢	٥٢,٠	٣٢,٠	٨٤,٠
٩٤/٩٣	٥٢,٠	٣٢,٠	٨٤,٠
٩٥/٩٤	٥٤,٠	٣٤,٠	٨٨,٠
١٩٩٥ انتقالية	٥٤,٠	٢٨,٠	٨٢,٠
١٩٩٦	٥٨,٠	٢٩,٠	٨٧,٠
١٩٩٧	٥٦,٠	٢٠,٠	٧٦,٠
١٩٩٨	٥٣,٤	١٩,٦	٨٣,٠
١٩٩٩	٥٦,٤	١٧,٣	٧٣,٧
٢٠٠٠	٣٦,٩	١١,٥	٤٨,٤
٢٠٠١	٤٠,٣	١١,٢	٥١,٥

٢٠٠٢	٣٦,٦	٨,٧	٤٥,٣

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد: العرض الاقتصادي (إعداد).

٣,٢ إيرادات الرسوم الجمركية

أما أهم أنواع الضرائب تدعيماً لخزينة الدولة من الضرائب غير المباشرة فهي الضرائب على الواردات، ثم يلي ذلك ضرائب الإنتاج أو رسوم الإنتاج كما هو متعارف لدينا. وقد شاركت هاتان الضريبتان بما يفوق ٧٠% من متوسط متحصلات الضرائب غير المباشرة خلال الفترة ٧٢/٧١-٧٩/٧٨ والجدول التالي يوضح الموقف:

جدول: ٢-٥

رسوم الواردات والإنتاج ونسبتها إلى جملة متحصلات الضرائب غير المباشرة

<< بملايين الجنيهات >>

السنة المالية	رسوم الواردات	النسبة %	رسوم الإنتاج	النسبة %
٧٢/٧١	٥٢,٧	٥٨,٠	٢٢,١	٢٤
٧٣/٧٢	٤٣,١	٤٤,٠	٢٢,٢	٢٣
٧٤/٧٣	٥٢,٠	٤٤,٠	٣٤,٣	٢٩
٧٥/٧٤	٩٨,٠	٥٣,٠	٣٧,٢	٢٠
٧٦/٧٥	١١٢,٣	٥٣,٠	٤٠,٤	١٩
٧٧/٧٦	١٢٠,٩	٥٨,٠	٥١,٢	٢٣

٧٨/٧٧	١٤٩,٤	–	–	–
*٧٩/٧٨	١٧٠,٩	–	–	–

المصدر: العرض الاقتصادي ٧٧/٧٨-٧٨/٧٩

(* أرقام تقديرية)

وتعتبر إيرادات الرسوم الجمركية من مقومات إيرادات الدولة بمساهمتها الكبيرة فيه. ويوضح الجدول التالي مساهمة البنود المختلفة في إيرادات الجمارك.

جدول: ٢-٦

إيرادات الرسوم الجمركية الفعلية حسب البنود المختلفة

للفترة ١٩٧٢/٧١-١٩٩٣/٩٢

<< بملايين الجنيهات >>

البند السنة	رسوم الوارد	رسوم استهلاك	رسوم صادر	رسوم إنتاج	عوائد جليلة	ضريبة دفاع	ضريبة تنمية	متنوعة	الجملة
٧٢/٧١	٥٢,٨	٦,٤	٦,٤	–	١,٤	–	–	٠,٤	٦٧,٤
٧٣/٧٢	٤٣,١	٧,٠	٧,١	–	١,٤	–	–	٠,٣	٥٨,٩
٧٤/٧٣	٥٢,٠	٨,٩	٨,٨	–	٠,٨	–	–	٠,٤	٧٠,٩
٧٥/٧٤	٨٨,٩	١١,٠	٩,٩	–	٠,٩	–	٩,١	٠,٥	١٢٠,٣
٧٦/٧٥	١١١,٣	٩,٠	١١,٠	–	١,١	–	١١,١	٠,٧	١٤٤,٢
٧٧/٧٦	١٠٦,٣	١١,٨	١١,١	–	٠,٩	–	٢١,٦	٢,٢	١٥٣,٩
٧٨/٧٧	١٤٩,٤	١٦,٦	١٢,٢	–	١,٦	–	٣٠,٣	٢,٨	٢١٢,٩
٧٩/٧٨	١٧٠,٩	١٨,٠	١٥,٠	–	١,٤	–	٣٧,٥	٠,٦	٢٤٣,٤

٨٠/٧٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٨١/٨٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٨٢/٨١	٣٢١,٧	٢٦,٦	٢٢,٨	–	٦٦,١	–	٩,٢	٤,٢	٤٥٠,٦
٨٣/٨٢	٥٠٤,٩	٢٥,٢	*٩,١	–	١٢١,٢	–	١٢,٦	١,٤	٦٧٤,٤
٨٤/٨٣	٣١٧,٣	١٢,٢	٧,٥	–	٧٣,٢	–	٢,٤	٢,٧	٤١٥,٣
٨٥/٨٤	٧٧٠,٨	١,٢	٢٤,٤	–	٣,٤	–	٠,١	٢,٠	٨٠٢
٨٦/٨٥	٨٤٩,٦	–	٢٨,٣	–	–	–	–	١٠,٤	٨٨٨,٣
٨٧/٨٦ حتى فبراير	٥٦٠,٠	–	٧٠,٠	٣٠٠	–	–	–	–	٩٣٠
٨٨/٨٧ ١٤٠٥هـ	١٤٩٤,٧	–	٧٦,٤	٣٨٩,٥	–	١٨٣,٥	–	–	٢١٤٥,١
٨٩/٨٨	١٨٨١,٦	–	٨٣,٨	١٢٣٥,٣	–	٤١٣,١	–	–	٣٦١٣,٨
٩٠/٨٩	٢١٠٠,١	–	٨٨,٧	١٨٣٣,١	–	٣٨٩,٨	–	–	٤٤١١,٧
٩١/٩٠	١٨٧٦٠,٠	–	١٤١٠,٠	٢٧٨٤٠,٠	–	٦٧٥٠,٠	–	–	٣٤٧٦٠,٠
٩٢/٩١	٤٠٠٠٠,٠	–	١٠٠٠,٠	٦٦٨٩٠,٠	–	٢١٠٧٠,٠	–	–	١٢٨٩٦٠,٠
٩٣/٩٢	–	–	–	–	–	٧٧١٣٠,٠	–	–	–

المصدر: العرض الاقتصادي ٧٨/٧٧–٧٩/٧٨ ص١١٩ و٦٥ على التوالي.

* أرقام تقديرية.

بمقارنة إيرادات الرسوم الجمركية مع الإيرادات العامة السنوية للدولة نجد أن إيرادات الجمارك يمكن اعتبارها المصدر الأساس في الإيرادات الحكومية. فقد بلغ متوسط نسبة متحصلات الجمارك الفعلية بالنسبة للإيرادات العامة نسبة ٤١,١% في عام ٧٢/٧١، ونسبة ٣٣,٨% في عام ٧٤/٧٣، ونسبة ٤٣,٤% في عام ٧٦/٧٥، ونسبة ٤٧,١% في عام ٧٨/٧٧ (آخذين النسب عاماً بعد عام عن الفترة ٧٢/٧١-٧٨/٧٧).

ويلاحظ أن مقارنة إيرادات الجمارك عن عام ٧٨/٧٧ بمتوسط إيراداتها خلال الفترة ٧٣/٧٢-٧٧/٧٦ توضح أنها تساوي تقريباً ضعف هذا المتوسط السنوي. فيوضح ذلك بجلاء مدى الازدياد الذي حدث في إيرادات الجمارك خلال سنوات السبعينات.

وقد ساهمت ضريبة الواردات (أو رسوم الوارد) بقدر كبير في تدعيم إيرادات الدولة، كما ابرزت ارتفاعاً مضطرداً خلال السنوات المذكورة. وقد احتلت ضريبة الإنتاج المرتبة الثانية في قائمة مكونات إيرادات الضرائب غير المباشرة. ولكن بالرغم من احتلالها هذا الموقع المتقدم إلا أن مشاركتها الفعلية خلال سنوات السبعينات كانت أقل بكثير من إيرادات ضريبة الوارد، وإن أظهرت ازدياداً سنوياً مضطرداً. وتأتى إيرادات ضريبة الإنتاج من رسوم الإنتاج على الصناعات المحلية والتي تشمل عدداً يزيد عن الثلاثين سلعة. ولا شك فإن توسع قاعدة الصناعة المحلية وتطور الإنتاج الصناعى المحلي، وحلوله محل البديل المستورد، سيزيد كثيراً في مساهمة ضرائب الإنتاج في إيرادات الدولة إذا توسعت الصناعة التحويلية بالقدر المأمول.

٤,٢ ضريبة التنمية

فرضت هذه الضريبة وبدأ تطبيقها لأول مرة في يوليو عام ١٩٧٤ بواقع ٢% وقد فرضت الضريبة على خطوط ثلاثة:

١. قيمة جميع الواردات سيف بورتسودان ما عدا بعض السلع التي اعتبرت ضرورية للمواطنين، ولا ينبغى رفع أسعارها بهذه الضريبة، وهي القمح ودقيق القمح والأدوية ولبن الأطفال والعجوة. استثنيت بعض السلع الأخرى من هذه الضريبة

بواسطة وزارة المالية والاقتصاد الوطني في ٣١ مارس ١٩٧٥ (كمستوردات الهيئات الدبلوماسية، والأطراف الصناعية، عربات المقعدين، والجوائز التقديرية العلمية والرياضية، الكتب والمطبوعات، العينات التجارية، مؤن الطائرات، خام البترول، العملات).

٢. جميع الطائرات.

٣. المنتجات الصناعية المحلية- ويتم تحصيل الضريبة في هذه الحالة على سعر المصنع (سعر البيع تسليم المصنع)... وتقوم مصلحة رسوم الإنتاج بتحصيل هذه الضريبة.

وقد عدلت فئة الضريبة في يونيو ١٩٧٦ إلى ٣% ثم عدلت مرة أخرى في يناير ١٩٧٧ إلى ٥%.

وقد أظهرت هذه الضريبة منذ تطبيقها في عام ٧٥/٧٤ أنها ذات أثر فعال من حيث الإيراد، إذ ساهمت في إيرادات الحكومة المركزية في سنتها الأولى بمبلغ ١٠,٩ مليون جنيه (فعلية)، وكان الإيراد التقديرى لها مبلغ ٧ مليون جنيه. واستمرت منذ ذلك التاريخ إيرادات هذه الضريبة في الارتفاع بصورة كبيرة ومنتظمة، إذ بلغت إيراداتها الفعلية في عام ٧٦/٧٥ مبلغ ١٤,٧ مليون جنيه، وفي عام ٧٧/٧٦ مبلغ ٢٨,٨ مليون جنيه وفي عام ٧٨/٧٧ مبلغ ٤٠,٤ مليون جنيه. وتبلغ تقديرات إيرادات هذه الضريبة في عام ٧٩/٧٨ مبلغ ٤٨,٧ مليون جنيه فتبين إيرادات هذه الضريبة في السنوات القليلة الماضية مدى أهمية هذا البند في إيرادات الدولة، ومدى ثباتها في مشاركتها في الإيرادات واتجاه تزايدها مع اتساع التجارة الخارجية واتساع الإنتاج المحلي.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن هذه الضريبة تطلق عليها ضريبة التنمية، إلا أن عائدها لا يخصص أو لا يوجه للصرف على النشاطات التنموية في البلاد كما يتبادر إلى الذهن منذ الوهلة الأولى. فالضريبة في واقعها المعاش ما هي إلا بند تدعيم لإيرادات الدولة ولا تشارك في أوجه التنمية المختلفة بأكثر مما تشارك به إيرادات الدولة الأخرى، أو بمعنى آخر فإن مشاركة هذه الضريبة في التنمية لا تكون إلا بطريقة غير مباشرة وبالقدر الذي تسمح به إمكانات البلاد.

٣. الإيراد غير الضريبى

عزيزي الدارس، ونشير في كلمات قليلة إلى بعض مصادر الإيرادات العامة غير الضريبة لتوضيح موقفها من مساهمتها في الإيرادات.

١,٣ مشروع الجزيرة

يعتبر هذا المشروع من أعرق المشاريع الحكومية الكبرى، بل وأكثرها أثراً على اقتصاديات السودان منذ فجر الاستقلال وما قبل ذلك أيضاً. ولم تبرز سمعة مشروع الجزيرة على اساس أنه أكبر المشروعات الزراعية على الأطلاق وكفي بل على أساس أنه مصدر عائدات السودان الرئيس من العملات الأجنبية، وبالتالي أهمية أثره على التجارة الخارجية وعلى مقدرة الدولة في المساهمات الإنشائية وغير الإنشائية فمساهمات المشروع في إيرادات الدولة كانت فعالة وواضحة، ولكن تدهورت إيرادات الدولة من هذا المشروع بصورة مستمرة وواضحة فلم تتعد مساهمته الفعلية في إيرادات الدولة عام ٧٧/٧٦ مبلغ ٣ مليون جنيه مقارنة مع إيراده الفعلي الذي بلغ ٢٠,٩ مليون جنيه عام ٧٠/٦٩.. فالانخفاض المستمر والتذبذب الذي يحدث في إيرادات هذا المشروع العريق أمر يتطلب العناية والدراسة ليؤدى هذا المشروع دوره الطليعي في الاقتصاد السوداني.

٢,٣ أرباح المصارف

برزت مساهمة أرباح المصارف في إيرادات الدولة كبند مهم من بنود الإيرادات في السنوات الأخيرة. وقد طرأت زيادات سنوية مستمرة على أرباح المصارف الفعلية منذ عام ٧٠/٦٩ حتى الآن. ومرد الزيادات المستمرة في أرباح المصارف هو التوسع الكبير في نشاطات البنوك من حيث إنشاء المصارف وأفرعها، ومن حيث توسع عملياتها. فبلغت أرباح المصارف الفعلية ٢,٦ مليون جنيه عام ٧٠/٦٩، ومبلغ ٥,٥ مليون عام ٧٤/٧٣ ومبلغ ١٣,٢ مليون جنيه عام ٧٩/٧٨.

وعليه فإن هذا الاتجاه في مساهمة أرباح المصارف في إيرادات الدولة تؤكد مدى الدور الذي يمكن أن تقوم به المصارف في تدعيم إيرادات الدولة مع توسع نشاطاتها وازدياد الوعى الجماهيرى في استعمال المصارف.

٣,٣ أرباح احتكار السكر

تقوم الحكومة باحتكار تجارة السكر في السودان باعتبارها سلعة استراتيجية لا بد من السيطرة على استيرادها وتوزيعها. وتتأثر أرباح عمليات الحكومة في هذه السلعة بموقف الإنتاج العالمي والأسعار العالمية للسكر، وكلاهما معرض للتقلبات التي لا يمكن السيطرة عليها نتيجة لعدم إمكانية السيطرة على العوامل التي تسبب هذه التقلبات سواء أكانت طبيعية أو غير ذلك. واعتماد السودان على السكر المستورد بدرجة كبيرة في الماضى عرّض أرباح الحكومة من احتكار السكر إلى اختناقات مستمرة حتى وصل السودان الآن إلى الإكتفاء الذاتى من إنتاج السكر ثم تصديره. وجدير بالاشارة أن ارباح الحكومة من هذا البند قد تلاشت تماماً، ولم يساهم في إيرادات الدولة عام ٧٥/٧٤ بشىء نسبة للارتفاع الكبير الذي حدث في أسعار السكر العالمية.

٤,٣ أرباح المؤسســـات العامـــة

لقد ظهرت المؤسسات العامة كأداة تساعد على توسيع قاعدة مساهمة القطاع العام في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وعلى مشاركة الدولة الاقتصادية في مجالات يعزف القطاع الخاص من الدخول فيه أو يفضل إبعاد القطاع الخاص عنه. وتتكون المؤسسات العامة المشاركة في بنود إيرادات الدولة أساساً في المؤسسات التجارية والصناعية... وقد استثمرت الحكومة مبالغ لا يستهان بها في هذا المجال، ولكن أرباح هذه المؤسسات لم تتماش مع القدر المستثمر من المال، ولا مع التطلعات التي أبداها الجميع على هذه المؤسسات، وخصوصاً المؤسسات الصناعية التي أظهرت ضعفاً واضحاً في أدائها. فقد أظهر هذا البند ضموراً شديداً بل وضعفاً واضحاً في مساهمته في إيرادات الدولة السنوية. بل إن بعض المؤسسات تضعضع موقفها للدرجة التي تطلب دعم الحكومة

المركزية لها. وقد بلغ دعم الحكومة المركزية لبعض المؤسسات العام في عام ٧٥/٧٤ مبلغ ٢,٢ مليون جنيه، مما يؤكد أن المؤسسات العامة على وجه العموم لم تحقق التطلعات التي كان يصبو لها الجميع حتى الآن.

٥,٣ رســـوم خدمات واستردادات

تتجمع إيرادات هذا المصدر من الرسوم المصلحية التي تتحصل عليها بعض المصالح الحكومية نظير الخدمات التي تقوم بها، كالرسوم التي تتقاضاها مصلحة الإحصاء ومصلحة النقل الميكانيكى نظير خدماته، اسواء أكان للجمهور أو للمصالح الحكومية الأخرى، كما تشمل الإيرادات استردادات الخزينة العامة للأموال التي تقوم بإقراضها لبعض الوحدات للقيام بأعمال تنموية، أو بإعادة إقراض بعض القروض المقدمة للدولة من بعض الجهات الخارجية ثنائية أو مؤسسات دولية أو اقليمية.

ويلاحظ أن جانباً كبيراً من إيرادات هذا البند لا يكون بالتداول النقدي وإنما بالتسويات الحسابية أو الورقية بين وحدات الدولة المختلفة في صورة مقاصة، ولا يظهر حجمها الحقيقي إلا بعد إكمال الحسابات الختامية السنوية.

٦,٣ إيرادات أخرى

هناك أيضاً ايرادات قومية أخرى تدر لخزانة الدولة إيرادات سنوية تختلف من وقت لآخر حسب ظروف هذه المصادر. وتتضمن هذه المصادر عائدات البترول السوداني وفروقات أسعار البترول المستورد، وعائدات الذهب، وخصصة وحدات القطاع العام، وكذلك الأرصدة المجمدة، وديون الحكومة.

أسئلة تقويم ذاتي

؟

١. عرف ضريبة التنمية؟
٢. ما المقصود بالإيراد غير الضريبي؟
٣. أعط أمثلة للإيرادات غير الضريبية في السودان؟

٤. النفقـــــات العـــــامة

عزيزي الدارس، يمكن تعريف النفقات العامة بأنها أموال الدولة التي تنفقها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع.. ويلاحظ أن نفقات الحكومة المركزية من الموازنة العامة توجه لتحقيق الخدمات العامة دون ما إنتظار لعائد معين مقابل هذه الخدمات... فالنفقات الحكومية بصفتها هذه تختلف عن النفقات التي توجه لإنجاز مشروع معين يكون من أهدافه الأساسية تحقيق عائدات تفوق المصروفات التي صرفت عليه. بهذا المفهوم فإن الإنفاق الحكومي المركزي ينبغي أن يكون إنفاقاً عاماً يستفيد منه جميع الأفراد في المجتمع.. فتكون مجالات الصرف الرئيسة إذن:

- الصرف للحفاظ على كيان الدولة وأمنها.
- زيادة الدخل القومي والثروة الحقيقية للمجتمع.
- الحد من التقلبات الاقتصادية التي تعيق التقدم الاقتصادي للدولة.
- محاولة إعادة توزيع الدخل.
- نشر خدمات التعليم والصحة.
- توسيع وتحسين مستوى المرافق العامة.

والأسباب التي تدعو الحكومة لتحمل الإنفاق العام موضوعية وتنبني على النقاط التالية:

١. كثير من الخدمات لا يستطيع الأفراد القيام بها، إذن لا بد أن تتولاها الحكومة وإلا فستبقى غير متوفرة.
٢. بعض الخدمات لا يرغب الأفراد القيام بها، فينبغي على الدولة توفيرها للمجتمع.
٣. يتعين على الدولة دعم بعض المؤسسات الخدمية أو الإنتاجية.
٤. ينبغي على الدولة الصرف للحفاظ على كيانها وعلى أمن المجتمع.

١,٤ الإنفاق العام في السودان

يتكون الإنفاق العام من أجزاء رئيسة ثلاثة:

- إنفاق الحكومة المركزية.
- الإنفاق على الحكم المحلي.
- الإنفاق على التنمية.

وتشمل مكونات إنفاق الحكومة المركزية البنود التالية:

١. الخدمات الاقتصادية.
٢. الخدمات الاجتماعية.
٣. سداد الديون وفوائدها.
٤. الصرف على القوات المسلحة والشرطة.
٥. الصرف على بنود أخرى وتشمل:
   أ- الحكم المحلي.
   ب-مصروفات متنوعة.

٢,٤ إنفاق الحكومة المركزية

توضح البنود السابقة أن مجالات الإنفاق الحكومي المركزي واسعة. ولا شك أن التوسع المستمر المتوقع في نطاق الاحتياجات التقليدية للدولة النامية، بالإضافة إلى ضرورة قيامها بأعباء جديدة مع تقدمها أمر يشير إلى أن اتجاه النفقات العامة فيها تميل نحو الارتفاع المستمر. وبالطبع فإن جانب الزيادة في النفقات العامة يرجع إلى الارتفاع الملحوظ في مستوى الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود. وغني عن البيان أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يستتبع زيادة الإنفاق العام على جوانب مختلفة تتضافر جميعها لتدعيم التطور الاقتصادي نفسه ولدفع نشاطات التنمية في البلاد.

وقد جاء إنفاق الحكومة المركزية في السودان مسايراً لهذا الاتجاه العام بصفة مستمرة، إذ توضح الأرقام الواردة في ميزانيات الدولة السنوية ومصروفاتها الفعلية هذا الموقف بصور واضحة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول: ٢-٧

الإنفاق الحكومي المركزي الفعلي خلال الفترة

١٩٥٢/٥١-١٩٩٦/٢٠٠٢م

(بملايين الجنيهات)

السـنة	الإنفـاق الفعلي
٥٢/٥١	٢١,٥
٥٧/٥٦	٣٢,٧
٦٠/٥٩	٤٤,٩
٦١/٦٠	٤٨,٢
٦٢/٦١	٥١,٦
٦٣/٦٢	٥٨,٥
٦٤/٦٣	٦٠,٨
٦٥/٦٤	٦٣,٢
٦٦/٦٥	٧٤,٣
٦٧/٦٦	٨٢,٣
٦٨/٦٧	٨٨,٩
٦٩/٦٨	١٠٧,٠
٧٠/٦٩	١٤٣,٩
٧١/٧٠	١٤٦,٤
٧٢/٧١	١٥٣,٣
٧٣/٧٢	١٧١,٩
٧٤/٧٣	١٨٩,٦
٧٥/٧٤	٢٦٤,٠
٧٦/٧٥	٣٠٣,٢
٧٧/٧٦	٣٥١,٢
٧٨/٧٧	٤٥١,٢

٧٩/٧٨	٥٨٥,٦
٨٠/٧٩	٧٢٠,٤
٨١/٨٠	٨٧٢,٢
٨٢/٨١	٩٧١,١
٨٣/٨٢	١١٩١,٢
٨٤/٨٣	١٢٠٣,٨
٨٥/٨٤	١٩٢٥,١
٨٦/٨٥	٣٢٣٧,٠
٨٧/٨٦	٣٤٠٨,٢
٨٨/٨٧	٣٨٤٣,٥
٨٩/٨٨	٦٢٣٥,٠
٩٠/٨٩	١٢١٥٨,٠
٩١/٩٠	١٥٨٥٨,٠
٩٢/٩١	٥٣٣٤٦,٠
٩٣/٩٢	٩٨٩٤١,١
٩٤/٩٣	١١٩٤٣٦,٠
٩٥/٩٤	٢٢٣٢٥٠,٠
١٩٩٥ أنتقالية	٢٠١٠٤٠,٠
١٩٩٦	٦٧٢٧٢٠,٠
١٩٩٧	١٢٤٤٠٠٠,٠
١٩٩٨	١٥٧٥٠٠٠,٠
١٩٩٩	١٩٦٤٠٠٠,٠
٢٠٠٠	٢٤٣٢٠٠٠,٠
٢٠٠١	٣٤٢٨٠٠٠,٠
٢٠٠٢	٣٧٧٠٠٠٠,٠

المصدر: إدارة الحساب الختامى وإدارة الميزانية والعرض الاقتصادي (إعداد) وتقارير بنك السودان السنوية (عديدة).

يوضح الجدول أن الأرقام الفعلية للإنفاق الحكومي السنوي قد زاد بمبلغ ٣٠٧,٣ مليون جنيه في عام ٧٨/٧٧ عما كانت عليه عام ٧٠/٦٩، أي بزيادة تعادل ٢١٣,٥%. وبما أن هذه الزيادة المطلقة لا تأخذ في الاعتبار ارتفاع الأسعار (الزيادة التضخمية في الأسعار)، فإن الأرقام الواردة في الجدول لا تمثل النمو الحقيقي للإنفاق العام. ويلاحظ أيضاً أن الإنفاق العام خلال السنة المالية ٧٨/٧٧ قد زاد بنسبة ٦٠,١% عن متوسط الإنفاق العام خلال الفترة ٧٣/٧٢-٧٧/٧٦.

كما يلاحظ أيضاً أن الإنفاق الحكومي حتى عام ١٩٦٨/٦٧ كان بعشرات الملايين من الجنيهات، ولكنه دخل منذ عام ١٩٧٠/٦٩ نطاق مئات الملايين، ودخل منذ عام ١٩٨٣/٨٢ نطاق الميار جنيه، ودخل منذ عام ١٩٩٠/٨٩ نطاق عشرات المليارات من الجنيهات، وبلغ منذ عام ١٩٩٤/٩٣ نطاق مئات المليارات من الجنيهات. وقد انعكست زيادات معدلات التضخم في السنوات السبع الأولى من عقد التسعينات حجم الإنفاق. وقد جاء التوزيع الوظيفي للإنفاق الحكومي المركزي خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩-١٩٨٧/٨٦ على النحو التالي:

جدول: ٢-٨

التوجه الوظيفي للإنفاق الحكومي خلال الفترة

١٩٧٠/٦٩-١٩٨٧/٨٦ (بملايين الجنيهات)

السنة	خدمات		سداد ديون	دفاع وأمن	حكم محلي/ أخرى	متنوع	المجموع
	اقتصادية	اجتماعية					
٧٠/٦٩	١٨,٣	١٩,٨	٩,٢	٣٧,١	٢٠,١	٣٩,٤	١٤٣,٩
٧١/٧٠	١٨,٥	٢٠,١	١١,٨	٤٦,٢	١٧,٧	٣٢,١	١٤٦,٤
٧٢/٧١	٢١,١	٢١,٧	١٤,٧	٤٧,٦	١٨,٦	٢٩,٦	١٥٣,٣

٧٣/٧٢	٢٣,٦	٢٣,٤	١٦,١	٤٥,٧	١٥,٦	٤٧,٥	١٧١,٩
٧٤/٧٣	٢٣,٤	١٦,٨	١٩,٠	٤١,٢	٣٧,٩	٥١,٣	١٨٩,٦
٧٥/٧٤	٢٨,٤	١٨,٧	٢٧,٦	٤١,٩	٤٨,١	٩٩,٣	٢٦٤,٠
٧٦/٧٥	٣٤,٩	٢٣,٩	٣٧,٥	٤٥,٥	٥٩,٨	١٠١,٤	٣٠٣,٢
٧٧/٧٦	٣٤,٩	٢٥,٧	٣٧,٠	٦٧,٢	٧٣,٢	١١٣,٢	٣٥١,٢
٧٨/٧٧	٣١,٩	٢٨,٠	٣٧,٣	٨٢,٧	٨٧,٦	١٤٢,٣	٤٠٩,٨
٧٩/٧٨	٢٩,٦	٣٠,٦	٦٧,١	٨٠,٢	١٢٧,٥	٢٥٠,٥	٥٨٥,٦
٨٠/٧٩	٣٥,٣	٢٨,٤	١٢٣,٤	١١٢,٦	١٩٠,٨	٢٣٠,٠	٧٢٠,٤
٨١/٨٠	٣٧,٩	٣٠,٨	١٣٠,٣	١٣٢,٨	٢٥٢,٧	٢٨٧,٨	٨٧٢,٣
٨٢/٨١	٥١,٢	٤١,٨	١٣٨,٢	١٢٥,٨	٣٢٨,٢	٢٨٥,٩	٩٧١,١
٨٣/٨٢	٦٧,٨	٥٨,٦	٢٥٦,١	١٧٧,٨	٣٤٨,٣	٢٨٢,٦	١١٩١,٢
٨٤/٨٣	٨٠,١	٦٦,٤	٢٥٦,٩	٢٦٨,٠	٢٨٧,٦	٤٩٠,٢	١٤٤٩,٢
*٨٥/٨٤	٧٥,٠	٣٧,٥	٣٦٨,٠	٢٩٢,٥	٣٦٠,٠	٧٩٢,١	١٩٢٥,١
*٨٦/٨٥	٧٤,٤	٣٣,١	١٢٠٣,٠	٢٥٣,٥	٤٢٥,١	١١٤٧,٩	٣٢٣٧,٠
٨٧/٨٦	٢٤٦,٧	٢١,٣	٥٤٥,٠	٦٨٠,٥	٩٢٤,٧	١٦٢١,٠	٣٤٠٨,٢

المصدر: العرض الاقتصادي (إعداد).

*** عام ١٩٨٥/٨٤ يعادل عام ١٤٠٥هـ في المصدر.**

*** عام ١٩٨٧/٨٦ أرقام تقديرية.**

في هذا الجدول

١- الخدمات

(أ) تشمل الخدمات الاقتصادية الصرف على الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والري والطاقة الكهربائية والصناعة والتعدين والنقل والمواصلات والأشغال والتجارة.

(ب) **وتضم الخدمات الاجتاعية** كلاً من التربية والتعليم، الصحة، الإعلام، الشباب والرياضة، كذلك التعاون، الإسكان، الخدمات العامة.

٢- **يتكون بند سداد الديون من** سداد أصل الديون وفوائد الديون الخارجية وفوائد الديون الداخلية.

٣- **ويتكون الدفاع والأمن** من القوات المسلحة وقوات الشرطة والسجون.

٤- **الحكم المحلي:** المبالغ الموضحة في الجدول تبين الإنفاق المركزي المباشر على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية على النطاق المحلي. إذ أن الحكم الشعبى المحلي يقوم بالصرف أيضاً على المستوى المحلي بما في ذلك الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وحفظ الأمن.

٥- **صرف متنوع:** يشمل الصرف على العدل والمالية والاقتصاد والتخطيط والإحصاء والخارجية وسداد عجز المؤسسات، مدفوعات اللجان والجامعة(جامعة الخرطوم) مال التركيز، تكاليف ضريبة التحويل للخارج ومصروفات مختلفة. ويلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي السنوي بالنسبة لبنود الصرف الوظيفي المختلفة لم تكن متتالية، في كل بند على حدة عدا بند سداد الديون إذ أن التذبذب في الزيادة كان واضحاً في تلك البنود، ولكن بالرغم من ذلك فإن المتتبع للزيادات الإجمالية السنوية للإنفاق الحكومي يلاحظ أن الزيادة كانت مضطردة في كل الأعوام، وكانت كبيرة وتزداد حجماً مع مر السنين.

ويلاحظ أن الصرف الفعلي على بند سداد الديون قد ارتفع من مبلغ ٩,٢ مليون جنيه في عام ٧٠/٦٩ إلى مبلغ ٣٧,٣ مليون جنيه في عام ٧٨/٧٧ بنسبة زيادة تصل إلى ٣٠٠% وهي زيادة لا شك كبيرة وملفتة للنظر ولكنه بلغ مبلغ ١٢٣,٤ مليون جنيه في عـــــام ١٩٨٠/٧٩، وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع مبلغ عام ١٩٧٠/٦٩. ووصل حجم السداد مبلغ ٢٥٦,١ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢، ومبلغ ١٢٠٣ مليون جنيه في عام ١٩٨٦/٨٥. وهذه زيادات لا شك كبيرة. (ويشمل هذا البند سداد أصل الديون وفوائد الديون الخارجية والداخلية). وتوضح هذه الزيادة الكبيرة مدى الاعتماد على

الاقتراض الخارجي والاقتراض الداخلي من المصارف المحلية والجمهور لتمويل نشاطات التنمية في البلاد. فتوضح هذه الحقيقة أن ضعف فائض الميزانية العامة السنوية حتمت الاتجاه إلى التمويل بالعجز بالاستدانة من النظام المصرفي لتغطية الفجوة الناجمة عن زيادة حجم الإنفاق الكلي العام عن الإيراد الكلى العام من مصادر الإيرادات العادية.

أما الانخفاض الظاهري في الإنفاق على بندي الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في عام ٧٤/٧٣ فيرجع أساساً إلى فصل ميزانية الحكم المحلي عن الميزانية العامة للدولة. وبما أن ميزانية الحكم المحلي تشمل أيضاً الصرف على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي فإن جزءاً مما كان يصرف على هذا البند على المستوى المحلي من ميزانية الدولة المركزية قد تحول إلى ميزانية الحكم المحلي. فعليه فإن الصرف الموضح في جدول الإنفاق الحكومي حسب القطاعات الوظيفية إنما يمثل الإنفاق المركزي فقط على قطاعي الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ما كان من أمر توزيع الإنفاق العام من جانبه الوظيفي لمقابلة تحقيق الاحتياجات العامة للدولة. ومعلوم بالطبع أن الإنفاق العام يظهر في صورته الأخرى في الميزانية العامة للدولة. فتضم الميزانية العامة الإنفاق الحكومي السنوي على فصول ثلاثة. يشمل الصرف في الفصل الأول على المرتبات والأجور، والصرف في الفصل الثاني على الخدمات، والصرف في الفصل الثالث على بنود إنشائية صغيرة لا تفي متطلبات إدخالها ضمن ميزانية التنمية.

وقد جاء إنفاق الدولة الفعلي حسب فصول الميزانية في الفـــترة ٧٠/٦٩-٩٥/٩٤ على النحو التالي:

جدول: ٢-٩

الإنفاق الفعلي الجاري للحكومة حسب فصول الميزانية العامة

خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩-٢٠٠٢ م

(بملايين الجنيهات)

العام المالي	الفصل الأول	الفصل الثاني والثالث	الجملة
١٩٧٠/٦٩	٤٩,٩	٩٤,٠	١٤٣,٩
٧١/٧٠	٣٦,٣	١١٠,١	١٤٦,٤
٧٢/٧١	٣٩,٤	١١٣,٩	١٥٣,٣
٧٣/٧٢	٤١,٧	١٣٠,٢	١٧١,٩
٧٤/٧٣	٣٣,٦	١٥٥,٩	١٨٨,٥
٧٥/٧٤	٤٣,٨	٢٢٠,٢	٢٦٤,٠
٧٦/٧٥	٤٥,١	٢٥٨,١	٣٠٣,٢
٧٧/٧٦	٥٠,٠	٣٠١,٢	٣٥١,٢
٧٨/٧٧	٥٥,٤	٣٥٤,٥	٤٠٩,٩
٧٩/٧٨	٥٥,٧	٥١٨,١	٥٧٣,٨
٨٠/٧٩	٨٦,٦	٦٣٣,٧	٧٢٠,٣
٨١/٨٠	١٠٧,٥	٧٦٤,٧	٨٧٢,٢
٨٢/٨١	١٣٩,٠	٩٠٣,٠	١٠٤٢,٠
٨٣/٨٢	١٣٤,٦	١٠٥٦,٦	١١٩١,٢
٨٤/٨٣	١٣٠,٩	١٠٧٢,٩	١٢٠٣,٨
٨٥/٨٤*	١٢٤,٥	١٨٠٠,٦	١٩٢٥,١

*٨٦/٨٥	١٠٩,٠	٣١٢٨,٠	٣٢٣٧,٠
٨٧/٨٦	٣٢٧,٦	٣٠٨٠,٥	٣٤٠٨,٢
٨٨/٨٧	٤٤٠,٠	٣٤٠٣,٥	٣٨٤٣,٥
٨٩/٨٨	٧٥٢,٧	٥٤٨٢,٠	٦٢٣٤,٧
٩٠/٨٩	٩٢١,١	١٤١٢٩,٢	١٥٠٥٠,٣
٩١/٩٠	٨٥١,٢	١٥٠٠٦,٩	١٥٨٥٨,١
٩٢/٩١	٨٥٤	٥٢٤٩٢	٥٣٣٤٦
٩٣/٩٢	٢٠٣٦٠,٩	٧٨٥٨٠,٢	٩٨٩٤١,١
٩٤/٩٣	١٢٤٤٠٤	١٠٧٠٣٢	١١٩٤٣٦
٩٥/٩٤	٢١٨٣٠	٢٠١٤٣٠	٢٢٣٢٦٠
١٩٩٥	٢٧٤١٠	١٧٠٤٢٠	١٩٧٨٣٠
١٩٩٦	٢٨٩١٠٠	٣٩٥٤٢٠	٦٨٤٥٢٠
١٩٩٧	٤٦٥٢٢٠	٦٦٠٠٧٧٠	١١٢٥٩٩٠
١٩٩٨	٦٦١٧٩٠	٨١٤٤٥٠	١٤٧٦٢٤٠
١٩٩٩	٨٧٩٧٠٠٠٠	٩٥٦٤٣٤٠	١٨٣٦١٣٤٠
٢٠٠٠	١٠٩٩٥٣٨	١٦٠٣٩٣٩	٢٧٠٣٤٧٧

المصدر: إدارة الحساب الختامي والإدارة العامة للميزانية والعرض الاقتصادي ١٩٩٥ وزارة المالية والاقتصاد.

ملحوظة:

١. عام ١٩٨٥/٨٤ يعادل العام الهجريى ١٤٠٥هـ في المصدر.

٢. منذ عام ٩١/٩٠ المبلغ يمثل مصروفات الفصل الأول والثاني.

وكما أشرنا سابقاً. فإن فصل ميزانية الحكم المحلي عن ميزانية الحكومة المركزية الذي تم في عام ٧٤/٧٣ قد ظهر أثره أيضاً في الفصل الأول من الميزانية في هذا العام المذكور. إذ يلاحظ أن الإنفاق الفعلي على الفصل الأول في هذا العام انخفض بصورة ملحوظة وبنسبة تصل إلى (١٩,٤%) عن العام الذي سبقه(٧٣/٧٢) فالصرف على الفصل الأول–المرتبات والأجور– لم ينخفض في حقيقة الأمر وإنما استمرت الزيادة في الصرف على هذا البند متمثلة في التوسع في التخديم وفي زيادات مرتبات العاملين. فالاتجاه الحقيقي للإنفاق على هذا الفصل في الميزانية العامة إذن هو الزيادة المستمرة.

وقد حدث مثل هذا الانخفاض من قبل في ميزانية الفصل الأول في عام ٧١/٧٠ عند فصل الصرف على الفصل الأول للقوات المسلحة حينئذ من ميزانية الفصل الأول للحكومة المركزية، وإضافتها إلى الفصل الثاني للحكومة المركزية(الخدمات). وقد شمل الفصل الثاني للميزانية العامة كلا فصلي القوات المسلحة الأول والثاني ويلاحظ أيضاً أن الانخفاض الذي حدث في ميزانية الفصل الأول في ذلك العام قابله ارتفاع ملحوظ في ميزانية الفصل الثاني.

وبما أن الفصل الثاني للحكومة المركزية يشمل الدعم الذي تقدمه الدولة للحكم المحلي (وهو ما يعرف بالدعم المركزي للحكم المحلي) فإن صرف جزء من هذا الدعم على الفصل الأول للحكم المحلي يوضح حقيقة أن الفصل الثاني للحكومة المركزية يشمل أيضاً جزءاً من المصروفات التي كان ينبغى لها أن تدرج في ميزانية الفصل الأول لتوضح الصورة الحقيقية للصرف على المرتبات والأجور. وعليه فإن التضخم الذي حدث للصرف في هذا الفصل والزيادة المستمرة منذ عام ٧١/٧٠ لها ما يبررها وتبرز أسبابها في ضوء هذا التوضيح. ومعلوم بالطبع أن الزيادة المستمرة في الصرف على هذا الفصل لم تكن نتيجة لما ذكر تواً فقط إذ أن دواعي التضخم في الصرف العام، أو زيادة معدلات النفقات في البلاد ناتج أساساً من التوسع المستمر في نطاق الاحتياجات العامة، ومن الارتفاع الملحوظ في مستويات الأسعار، وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

بالإضافة إلى كل ما ذكر لا بد من التنويه إلى أن حجم الزيادات في الإنفاق الفعلي الجاري للحكومة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين كانت بنسب عالية مقارنة مع ما كان عليه الحال في سنوات الستينات والسبعينات. ولأول مرة فإن جملة الإنفاق الفعلي الجاري للحكومة بلغ مليار جنيه في عام ١٩٨٢/٨١. وفاق ثلاثة مليارات جنيه عام ١٩٨٦/٨٥. وفاق ستة مليارات جنيه عام ١٩٨٩/٨٨. وقفز فجأة إلى خمسة عشر مليار جنيه في السنة التالية، أي عام ١٩٩٠/٨٩. وطوال سنوات التسعينات كان تضاعف الصرف بنسب عالية نتيجة لزيادة الصرف الفعلي أولاً، ولزيادة معدلات التضخم بنسب تفوق المائة في المائة في السنوات الست الأولى من عقد التسعينات في المقام الثاني. كما يلاحظ أن مصروفات الفصل الأول قد تزايدت تزايداً كبيراً في النصف الثاني من سنوات تسعينات القرن العشرين بصورة لم تشهدها السنوات السابقة. كما يلاحظ أن الصرف الفعلي على الفصل الثاني هو أيضاً زاد بنسب عالية مقارنة مع ما كانت عليه الحالة من قبل، كما يظهر بوضوح في الجدول رقم ٢-٩.

هناك اختلاف بسيط في بعض أرقام جملة الإنفاق الحكومي المركزي في بعض السنوات مع جملة الصرف الوظيفي الحكومي الفعلي في بعض المصادر (جدول ٢-٨ وجدول ٢-٩). أفضل أن تؤخذ أرقام جدول ٢-٩ عند الاقتباس فقد لاحظت أنها أكثر دقة من غيرها. وربما يحدث الاختلاف في الأرقام نتيجة لجمع بعض الأرقام التقديرية مع الفعلية في بعض المصادر دون انتباه للفارق بينهما.

لا نعتقد أن اختلافاً بسيطاً في قليل من الأرقام في المصادر المختلفة أمر غير وارد في كثير من الدول النامية لضعف الحرص على إعطاء الأرقام أهميتها القصوى بمضاهاتا في المصادر المختلفة التي تتناول نفس الأرقام. ولا نستطيع أن ننفي وجود هذه الظاهرة في السودان.

مع زيادة مفردات البنود المختلفة وزيادة الأرقام وتضخمها لا بد من السعي الحثيث لتوحيد أسس البيانات ومصادرها ليساعد ذلك على استمرارية البيانات وتسلسلها بصورة صحيحة في كل المصادر الأساسية للبيانات.

نخلص من ذلك إلى أن الاتجاه العام للإنفاق الفعلي العام في ميزانية الحكومة المركزية ذا ميل تصاعدي مستمر في كل فصوله الثلاثة. والأسباب العامة لذلك مقنعة إلى حد كبير كما ذكر. ولكن مقارنة الإيراد العام مع الإنفاق العام يوضح أن فائض الميزانية قد تدهور بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. ولا شك أن مثل هذا الموقف يحتم اللجوء إلى التمويل بالعجز ودخول الدولة في التزامات محلية وخارجية كبيرة تتفاقم آثارها مع توسعها ومرور السنين. وعليه فلا بد من إعادة النظر من وقت لآخر في أمر ترشيد الإنفاق العام في فصلي الميزانية الثاني والثالث بصور تحقق فوائض أكبر في الميزانية العامة. ولكن هذا لا يعني بالطبع فائضاً تلقائياً كبيراً، إذ أن حجم الفائض يعتمد من الجانب الآخر على توسيع نطاق الإيرادات العامة، وتدعيم بنودها المختلفة.

ولتبيان الموقف العام الفعلي بالنسبة للموازنة داخل الميزانية العامة، ولإبراز الصرف الفعلي على التنمية مقارنة مع فائض الميزانية الفعلي، نورد هذا الجدول حتى يتضح الموقف الفعلي لمشاركة الميزانية العامة في تمويل الصرف التنموي في البلاد.

نشاط



عزيزي الدارس، في السبعينيات من القرن العشرين، تجد أن سعر برميل النفط يعادل واحد دولار أمريكي، وسعر الجنيه السوداني يعادل ٢,٨٧ دولار أمريكي تقريباً. أما في سنة ٢٠٠٦ نجد أن سعر برميل النفط يعادل سبعون دولاراً للبرميل، وسعر الدولار الأمريكي يعادل ٢٣٠٠ جنيه سوداني. حاول مع زملاءك حساب الفرق في الأسعار في السودان في ٢٠٠٦م بحساب هذين المتغيرين.

جدول: ٢- ١٠

الأداء الفعلي للميزانية الجارية للحكومة المركزية والإنفاق

المركزي الفعلي على التنمية

خلال الفترة ١٩٥٢/٥١-٢٠٠٢م

(بملايين الجنيهات)

البيان / السنة	الإيرادات الفعلية	المصروفات الفعلية	الفائض	الصرف المركزي على التنمية
٥٢/٥١	٤٦,٣	٢١,٥	٢٤,٨	-
٥٧/٥٦	٤٥,٩	٣٢,٧	١٣,٢	-
٦١/٦٠	٦٤,١	٤٨,٢	١٥,٩	-
٦٧/٦٦	٨٥,٠	٨٢,٣	٢,٧	-
٧٠/٦٩	١٤٩,٤	١٤٩,٤	٥,٥	٢٠,٠
٧١/٧٠	١٦٤,٥	١٤٦,٤	١٨,١	١٧,٢
٧٢/٧١	١٦٣,٧	١٥٣,٣	١٠,٤	٢٢,٣
٧٣/٧٢	١٧٦,٢	١٧١,٩	٤,٣	٢٣,٨
٧٤/٧٣	٢٠٩,٥	١٨٩,٦	١٩,٩	٤١,٨
٧٥/٧٤	٢٨٧,٨	٢٦٤,٠	٢٣,٨	٩٦,٢
٧٦/٧٥	٣٣٢,٠	٣٠٣,٢	٢٨,٨	١١٣,١
٧٧/٧٦	٣٨٨,٤	٣٥١,١	٣٧,٣	٢١٦,٤
٧٨/٧٧	٤٦٥,٣	٤٥١,٢	١٤,١	١٨٥,٩
٧٩/٧٨	٥٨٠,٧	٥٨٥,٦	(٤,٩)	١٦٤,٣
٨٠/٧٩	٧١٧,١	٧٢٠,٤	(٣,٣)	١٧٥,٧
٨١/٨٠	٩٠٦,٤	٨٧٢,٢	٣٤,٢	٢١٢,٤

٨٢/٨١	١٠٨١,٦	٩٧١,١	١١٠,٥	٣٠٦,٤
٨٣/٨٢	١٣٤٣,٤	١١٩١,٢	١٥٢,٢	٣٩٤,١
٨٤/٨٣	١٤٠٧	١٢٠٣,٨	٢٠٣,٢	٤٣٤,٤
٨٥/٨٤	٢٢١٠	١٩٢٥,١	٢٨٤,٩	٦٥٨,٠
٨٦/٨٥	٢٧٣٥,١	٣٢٣٧,٠	(٥٠١,٩)	٣٣٣,٨
٨٧/٨٦	٢٤٩٢	٣٤٠٨,٢	(٦١٦,٢)	١١٤٤,٢
٨٨/٨٧	٣٤١٦,٢	٣٨٤٣,٥	(٤٢٧,٣)	١٢٠٨,٤
٨٩/٨٨	٥٤٩٨,٠	٦٢٣٥,٠	(٧٣٧,٠)	١٤١٣,٠
٩٠/٨٩	٧٩٣٨,٠	١٢١٥٨,٠	(٤٢٢٠,٠)	١٧٢٢,٥
٩١/٩٠	١٦٣٩٨	١٥٨٥٨	٥٤٠	٢٣٠٠,٠
٩٢/٩١	٣٠٥١٧	٥٣٣٤٦	(٢٢٨٢٩)	١٠٠٠٤,٢
٩٣/٩٢	٨٣٥٧١	٩٨٩٤١,١	(١٥٣٧٠,١)	٢٧٧٠٥,٤
٩٤/٩٣	١٣١١٩٢	١١٩٤٣٦	١١٧٥٦	١٤٠٩٣,٠
١٤٠٩٣,٠	٢٨٣٦٩٥	٢٠٦٨٩١	٧٦٨٠٤	١٢٨١٢,٠
١٩٩٦	٦٩٨٠٠٠	٨٣٠٠٠٠	(١٣٢٠٠٠)	٧٨٠٠٠
١٩٩٧	١٠٨٦٠٠٠	١٢٤٤٠٠٠	(١٥٨٠٠٠)	٧٠٠٠
١٩٩٨	١٥٩٢٠٠٠	١٥٧٥٠٠٠	١٧٠٠٠	١٨٠٠٠٠
١٩٩٩	٢٠٥٢٠٠٠	١٩٦٤٠٠٠	٨٨٠٠٠	٢٩٥٠٠٠
٢٠٠٠	٣٣٤٠٠٠٠	٢٤٣٢٠٠٠	٩٠٨٠٠٠	٦٦٩٠٠٠
٢٠٠١	٣٦٥٢٠٠٠	٣٤٢٨٠٠٠	٢٢٤٠٠٠	٤٧٤٠٠٠
٢٠٠٢	٤٧٢٢٠٠٠	٣٧٧٠٠٠٠	٩٥٢٠٠٠	٥٤٩٠٠٠

المصدر: إدارة الحساب الختامي وإدارة الميزانية، وزارة المالية والاقتصاد. وتقارير بنك السودان السنوية ١٩٩٩/٢٠٠٢

* أرقام تقديرية .

يوضح هذا الجدول حقائق عديدة

١. ازدياد الإيرادات العامة الفعلية في الميزانية منذ الاستقلال ازدياداً سنوياً غير مستقر لانخفاض الإيرادات في عام ٧٢/٧١ عن المستوى الذي كانت عليه في عام ٧١/٧٠.

٢. ازدياد المصروفات الفعلية العامة ازدياداً سنوياً كبيراً مستمراً وبصورة مستقرة دون أي تذبذب.

٣. كون الفائض الفعلي في الميزانية نسبة مئوية كبيرة مقارنة مع الإيرادات الفعلية السنوية حتى بداية الستينات تضاءلت بعدها هذه النسبة. ويعزى ضيق الفجوة بين الإيرادات العامة والمصروفات العامة الذي بدأ بصورة واضحة منذ الستينات إلى أكثر من سبب واحد، أولها أن ضعف الزيادة في الإيرادات يعزى إلى عدم مرونة الإيرادات بالنسبة للدخل، وثانيهما تواضع الزيادة في الدخل نفسه.

٤. حدوث تذبذب كبير وواضح في فائض الميزانية العامة الفعلي بصورة تؤكد السيطرة على المصروفات الفعلية بالقدر الذي يحقق فائضاً ثابتاً ومستقراً.

٥. إن الفائض الفعلي للإيراد الفعلي بلغ نسبة ٣,٢% فقط في عام ٦٧/٦٦، ونسبة ٣,٧% فقط في عام ٧٠/٦٩ بعد أن كان بنسبة ٢٤,٨% في عام ٦١/٦٠.

٦. انخفض فائض الميزانية الفعلي في عام ٦٧/٦٦ بنسبة ٥٨٨,٨% عما كان عليه قبل ٥ سنوات، أي في عام ٦١/٦٠. وانخفض في عام ٧٠/٦٩ بنسبة ٢٨٩% عما كان عليه قبل عشر سنوات، أي في عام ٦١/٦٠.

٧. بعد أن بدأ فائض الميزانية متزايداً خلال السنوات ١٩٧٤/٧٣-١٩٧٧/٧٦ بدأ في التدهور في السنوات الثلاث التالية.

٨. ظهر العجز في الميزانية لأول مرة في عام ١٩٧٩/٧٨ واستمر العجز في عام ١٩٨٠/٧٩ وإن بدأ يتزايد في الأعوام الخمسة التالية.

٩. ظهرت عجوزات كبيرة في الميزانية خلال السنوات ١٩٨٦/٨٥ حتى ١٩٩٣/٩٢ وإن شذ عام ١٩٩١/٩٠ عن هذا الوضع إذ شهد فائضاً في الموازنة.شهدت السنوت

١٩٩٨-٢٠٠٢ فائضاً في الميزانية نتيجة لإنتاج وتصدير البترول السوداني. ونتوقع أن تزيد فوائض الميزانية السنوية مع التوسع في إنتاج البترول.

١٠. توضح الأرقام أن الفائض الفعلي في الميزانية لا يتماشى مع احتياجات البلاد لصرفها المركزي على التنمية، إذ استمر الصرف المركزي على التنمية خلال السنوات العشر الأخيرة يتزايد بقدر كبير عن الفائض السنوي في الميزانية، ولم يغط الفائض احتياجات الصرف المركزي على التنمية إلا خلال عام ١٩٧١/٧٠.

١١. بلغ العجز الفعلي بين الصرف المركزي على التنمية وفائض الميزانية أقصاه في عام ٧٧/٧٦ إذ بلغ ١٧٩,٢ مليون جنيه. ويلاحظ أن الصرف على التنمية قد زاد في هذا العام بنسبة ٩١% عن العام الذي سبقه، وبدأ يزيد زيادات سنوية كبيرة ومتتالية بعد ذلك.

١٢. يؤكد العجز الكبير المستمر بين فائض الميزانية والصرف المركزي على التنمية مدى الاعتماد على التمويل بالعجز بالاستدانة المستمرة من النظام المصرفي في الداخل والقروض الخارجية.

٣,٤ الصرف خارج الميزانية

عزيزي الدارس، هذا ما كان من أمر الإنفاق العام حسب الميزانية السنوية. ولكن المعروف أن بعض الظروف تحتم الصرف على بعض الأوجه خارج الميزانية العامة المصدقة. ووجود ممارسة الصرف خارج الميزانية العامة أمر ضروري ويحتمه إعطاء الميزانية نوعاً من المرونة للإنفاق على بعض الحالات الطارئة. ولكن لا بد من الاشارة إلى أن الصرف خارج الميزانية ينبغى أن يكون في حدود ضيقة، حتى لا تفقد الميزانية العامة هيبتها، وحتى لا يقود ذلك إلى تبديد فوائض الميزانية.

وقد جاء معظم الصرف خارج الميزانية على السكر(مستورد ومحلي) ودفعيات القمح والدقيق والبترول قبل مرحلة إنتاجه. وإن كان هناك بعض الصرف القليل على السماد والأسمنت وبعض المصروفات الأخرى. وقد بلغ الصرف خارج الميزانية في

بعض السنوات نسبة عالية بالنسبة للصرف داخل الميزانية، وكان الصرف على السكر دائماً أهم وأكبر البنود.

وعليه فقد جاء الصرف خارج الميزانية في السنوات ١٩٧٠/٦٩-١٩٧٨/٧٧ على النحو التالي:

جدول: ٢-١١

الصرف خارج الميزانية العامة ومساهمة الصرف على السكر فيه ونسبة الصرف خارج الميزانية على الصرف داخل الميزانية لعام ٧٠/٦٩-٧٨/٧٧

(بملايين الجنيهات)

السنة	جملة الصرف خارج الميزانية	الصرف على السكر	نسب الصرف خارج الميزانية لداخلها
٧٠/٦٩	٣٠,٣	٣٠,٣	%٢١,١
٧١/٧٠	١٨,١	١١,٠	%١٢,٤
٧٢/٧١	١٨,٦	١١,٧	%١٢,١
٧٣/٧٢	٣٠,٠	١٩,٤	%٢٧,٥
٧٤/٧٣	٤١,٣	٢٠,٢	%٢١,٨
٧٥/٧٤	٦٦,٦	٥١,٩	%٢٥,٢
٧٦/٧٥	٢٥,٠	٠٠٠	%١٣,٥
٧٧/٧٦	٣٢,٢	٨,٧	%٧,٠
٧٨/٧٧	٣٩,٩	١٨,٤	٠٠٠

المصدر: العرض الاقتصادي وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط من جدول رقم ١٤ عام ٧٧/٧٦ ورقم ١٥/٢ عام ٧٨/٧٧.

أما الإنفاق على الحكم المحلي بواسطة الحكومة المركزية يشكل في واقع الأمر جزءاً من الإنفاق الفعلي للحكم المحلي. إذ تقوم السلطات المحلية بالتمويل الذاتى لجزء من إنفاقها من إيراداتها المحلية السنوية التي تتحصل عليها. وتتكون إيرادات الحكم المحلي أساساً من الضرائب المباشرة التي تفرضها. وتشمل هذه الضرائب ضريبة القطعان، العشور، الأطيان، النخيل، المباني، بالإضافة إلى عوائد عمومية.

وبما أن الإيراد الذاتى للحكم المحلي لا يغطي النفقات التي يتحملها الحكم المحلي فقد ظل الدعم المركزي للإنفاق المحلي يشكل غالبية الصرف المحلي. فبلغت نسبة الدعم المركزي بالنسبة لكل مبلغ الحكم المحلي نسبة ٥٣% و٥٧% و٦٦% و٦٧% في السنوات ٧٥/٧٤، ٧٦/٧٥، ٧٧/٧٦، ٧٨/٧٧ على التوالي. فهذا يعنى أن الإيراد الذاتى للحكم المحلي قد سجل تدهوراً مضطرداً في نسبة مساهمته في الصرف على الحكم المحلي. فكانت تقديرات الإيرادات الذاتية والدعم المركزي في السنوات المذكورة على النحو التالي:

جدول: ٢-١٢

الصرف المحلي خلال الفترة ٧٤/١٩٧٥-٧٧/١٩٧٨

(بملايين الجنيهات)

٧٥/٧٤		٧٦/٧٥		٧٧/٧٦		٧٨/٧٧	
إيراد ذاتي	دعم مركزي	إيراد ذاتي	دعم مركزي	إيراد ذاتي	دعم مركزي	إيراد ذاتي	دعم مركزي
٤٢,٨	٤٧,٩	٤٣,٩	٥٨,٠	٣٧,٨	٧٢,٥	٤١,٥	٨٦,٣

المصدر: من كتاب ميزانية الحكم الشعبي المحلي << عن العرض الاقتصادي>> من جدول ١٨/٢

عزيزي الدارس، يتضح مما تقدم أن الدعم المركزي لميزانية الحكم المحلي في تصاعد سنوى مستمر. وقد يكون أحد أهم التفسيرات لهذه الظاهرة هو التزايد المستمر في الإنفاق على الحكم المحلي مع قناعة الدولة بتوسيع وتدعيم قاعدة الحكم المحلي. وطبيعي أن يزيد الإنفاق على هذا الجانب مع اتجاه الدولة الرامي إلى تقليل المركزية المتشددة في الحكم، وإعطاء وزن أثقل للحكم المحلي للمساهمة في تطوير وتنمية الريف. ويتزايد مع هذا الاتجاه بالطبع عدد العاملين في مجال الحكم المحلي، وتحسين شروط خدمة العاملين، مع تزايد النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ومع توسع العمل لترسيخ فلسفة الحكم المحلي. فكان طبيعي إذن أن يزيد الصرف السنوي على الفصل الأول للحكم الشعبي المحلي بنسب عالية. ولم تواكب الزيادة على الفصل الثاني (الخدمات) على الحكم المحلي الزيادة التي حدثت على الفصل الأول في الفترة ٧٤/٧٥-٧٧/٧٨ كما يوضح الجدول التالي:

جدول: ٢-١٣

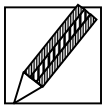
تقديرات الصرف على الحكم المحلي حسب الفصول

<< بملايين الجنيهات >>

السـنة	الفصل الأول	الفصل الثاني(خدمات)
٧٤/٧٥	٥٦,٣	٣٤,٦
٧٥/٧٦	٧٤,٩	٢٧,٦
٧٦/٧٧	٨٢,٩	٢٧,٧
٧٧/٧٨	٩٢,٩	٣١,٩

المصدر: من جدول رقم ٢٢/٢ أ العرض الاقتصادي.

تدريب (٣)



لماذا تزايد الإنفاق الحكومي وبنسب عالية خلال العقدين الأخرين من القرن الماضي؟

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي أهم مجالات النفقات العامة في السودان؟
٢. لماذا تقوم الحكومة بتحمل النفقات العامة في السودان؟
٣. يقال أن الضرائب غير المباشرة هي الركن الأساس لإيرادات الدولة. وضح ذلك؟

الخلاصة

عزيزي الدارس

فرغت الآن من دراسة هذه الوحدة، وهذه سانحة طيبة لنستعرض أهم ما جاء فيها.

جاء القسم الأول منها مستعرضاً للإيرادات العامة، حيث تتبع فلسفة الإيرادات العامة من حقيقة أن الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغي أن يقابله إيراد يغذي الخزينة العامة لمقابلة أوجه الصرف العام. كما تنولنا في هذا القسم مكونات الإيرادات العامة في السودان. وبالنظر إلى الإيرادات العامة نجد أنها قد أظهرت ارتفاعاً مضطرداً منذ الاستقلال، مما يشير إلى أن التطور الذي يحدث على مكونات الإيرادات ماهو إلا انعكاس التطور الذي يحدث في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

فمع التوسع الذي حدث في مجالات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التجارة الخارجية والنشاطات الأخرى فقد أبرزت الإيرادات العامة ازدياداً في مقدارها، وتوسعاً في مكوناتها.

وفي القسم الثاني تناولنا النفقات العامة حيث قمنا بشرح لتعريفها، واستعرضنا الإنفاق العام في السودان.

وكلنا أمل في أنك قد درست هذه الوحدة في أناة وروية، ونرجو لك أن تكون قد أفدت ممَّا جاء فيها.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تجيئ الوحدة القادمة بعنوان "النشاط الإنتاجي" وهي وحـــدة تركـــز علـــى أهـــم قطاعات النشاط الإنتاجي المتمثلة في كل من:

- القطاع الزراعي.
- القطاع الصناعي.
- قطاع البترول.
- قطاع النقل.

وكالعادة يتخلل الوحدة عدد من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي والأنـــشطة، وهـــي جزء أصيل من المقرر ومتمم له، فلا تنس أن تلتفت إليهما وتوليها عنايتك. وفقك الله.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

دراسة المالية العامة يجب النظر إليها من زواتين متلازمتين:

١- الزاوية الاقتصادية.

٢- الزاوية القانونية.

فمن الناحية الاقتصادية فإن مضمون علم المالية العامة يتضمن تناول الجوانب المتعلقة بتوجيه موارد الدولة لإشباع الحاجات العامة للمجتمع. وتقوم الدولة في هذا الشأن بهذا الأمر نيابة عن المجتمع، فمجالات المالية العامة في هذا الصدد تشمل:

١- تحديد إطار وطبيعة الحاجات العامة.

٢- تحديد إطار وطبيعة الإيرادات العامة.

٣- وضع خطوط الموازنة العامة التي تحدد إيرادات ونفقات الدولة وتبيان كيفية معالجة كل منها.

٤- تحديد السياسة المالية التي تحقق في إطارها الأداء المالي للدولة.

تدريب (٢)

بالنظر إلى الإيرادات العامة نجد أنها قد أظهرت ارتفاعاً مطَّرداً منذ الاستغلال مما يشير إلى أن التطور الذي يحدث على مكونات الإيرادات ماهو إلا انعكاس للتطور الذي يحدث في قطاعات الاقتصاد المختلفة. فمع التوسع الذي حدث في مجالات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التجارة الخارجية والنشاطات الأخرى فقد أبرزت الإيرادات العامة ازدياداً في مقدارها وتوسعاً في مكوناتها.

وللزيادات الكبيرة في معدلات التضخم السنوية وخاصة خلال سنوات التسعينات أثر واضح في حجم الإيرادات السنوية.

تدريب (٣)

الزيادة في النفقات العامة يرجع إلى الارتفاع الملحوظ في مستوى الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود. وغني عن القول أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يستتبع زيادة الإنفاق العام على جوانب مختلفة تتضافر جميعها لتدعيم التطور الاقتصادي نفسه، ولدفع نشاطات التنمية في البلاد.

مسرد المصطلحات

المالية العامة:

التعريف الحديث للمالية العامة يشمل ثلاثة مظاهر أو وظائف تتداخل لتعطي المعنى الشامل لها:

أولاً- أنها أداة للسياسة الاقتصادية تستخدم بموجبها الموارد الاقتصادية.

ثانياً- أنها وسيلة لتحقيق الاحتياجات العامة للمجتمع.

ثالثاً- أداة لتحقيق المساواة ومبدأ العدل الاجتماعي في توزيع السلع.

الإيرادات العامة:

تنبع فلسفة الإيرادات العامة من حقيقة أن الانفاق العام الذي تقوم به الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغي أن يقابلة إيراد يغذي الخزينة العامة لمقابلة أوجه الصرف العام.

النفقات العامة:

هي أموال الدولة التي تنفقها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع.

الضريبة:

أشار علماء المالية للضرائب إلى أنها جعلٌ من المال النقدي يدفعه كل مواطن للدولة جبراً، كل مواطن قدر طاقته دون أن يعود على دافعي الضرائب منفعة خاصة أو مباشرة.

الموازنة العامة:

هي عبارة عن خطة مالية لبرنامج عمل تؤدي الدولة تنفيذه للسنة المالية التالية بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

هناك عدة تعاريف منها: بأنها تقدير معتمد للنفقات العامة للدولة وإيراداتها من قبل السلطة التشريعية عن فترة زمنية مستقبلة وعادة ما تكون سنه.

المراجع

- علي أحمد سليمان، **الضرائب في السودان**. الخرطوم: جامعة الخرطوم للنشر ١٩٧٨م.
- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **المالية العامة وتطبيقاتها في السودان**.
- وزارة المالية والاقتصاد، **الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**. الخرطوم: للأعوام ٦١ / ١٩٦٢ – ٧٠ / ١٩٧١.
- وزارة المالية والاقتصاد، **العرض الاقتصادي**. الخرطوم: للأعوام ١٩٧٠ – ١٩٩٩م.